

" وقف تنفيذ القرار الإداري في القانون العراقي – دراسة مقارنة "

"The suspension of administrative order in Iraqi law"

"A comparative study"

إعداد الطالب

محمد مجيد محمد السعد

المشرف

الأستاذ الدكتور حمدي القبيلات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

2018/2017

التفويض:

أنا محمد مجيد محمد السعد، أفوض جامعة الإسراء بتزويد
نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو
الأشخاص عند طلبها.


التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٧/١٢/٦.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالبة محمد مجيد محمد السعد بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦ والموسومة بـ

"وقف تنفيذ القرار الإداري في القانون العراقي - دراسة مقارنة"

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦.

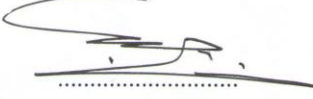
التوقيع



رئيساً ومشرفاً

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. حمدي القبيلات



عضواً داخلياً

أ.د. عادل العلي



عضواً خارجياً / جامعة اربد الالهية

أ.د. ماهر الجبوري

يَسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ

النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ)

صدق الله العظيم

سورة الرعد الآية (17)

الإهداء

إلى جنتي في الأرض ... أمي الحبيبة
إلى الجبل الشامخ ... والدي الحبيب
إلى سندي في هذا الكون ... أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أرض الحضارات العراق العظيم
إلى بلد النشامى الأردن الشقيق
اهدي لهم ثمرة جهدي هذا...

محمد مجيد محمد السعد

الشكر والتقدير

اشكر الله عز وجل أن سخر لي هذه الفرصة الثمينة لدراسة الماجستير.
وأقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان والتقدير للأستاذ الدكتور حمدي
القبيلات المحترم على قبوله الأشراف على هذه الرسالة.

اشكره على حرصه ونصحه وتوجيهاته ... على صبره معي وصبره علي.
وأشكر كذلك كل من ساعدني في كتابة هذه الرسالة من حيث النصح
والتنقيح والتصحيح والتدقيق والمناقشة.

واشكر كل من دعمني وساندني وشجعني وتحمل صعوبة أطباعي وتقلبات
مزاجي.

أقدم لكم جميعا شكري وتقديري ومحبي واحترامي.
قد لا أستطيع أن أرد لكم هذا المعروف لكن أعدكم بأنني سأقتدي بكم
ومثلما وقفتم بجانبني سأقف بجانب الآخرين ليبقى سبيل المعروف مستمرا
لا ينقطع، ودمتم بخير.

الباحث

(فهرس المحتويات)

الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الآية
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
8	الفصل الأول: نظام وقف تنفيذ القرار الإداري
9	المبحث الأول: ماهية وقف تنفيذ القرار الإداري
10	المطلب الأول تعريف وقف تنفيذ القرار الإداري
13	المطلب الثاني: نشأة وقف تنفيذ القرار الإداري
15	الفرع الأول: نشأة وقف تنفيذ القرار الإداري في مصر
18	الفرع الثاني: نشأة وقف تنفيذ القرار الإداري في الأردن
23	الفرع الثالث: نشأة وقف تنفيذ القرار الإداري في العراق
36	المبحث الثاني: قرينة سلامة القرار الإداري
37	المطلب الأول: ماهية قرينة سلامة القرار الإداري
40	المطلب الثاني: النتائج المترتبة على قرينة سلامة القرار الإداري
46	المبحث الثالث: الطبيعة الاستثنائية لوقف تنفيذ القرار الإداري
47	المطلب الأول: الأثر غير الواقف لدعوى الإلغاء
52	المطلب الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري كاستثناء من مبدأ الأثر غير الموقوف لدعوى الإلغاء
56	الفصل الثاني: شروط وقف تنفيذ القرار الإداري
58	المبحث الأول: الشروط الخاصة بقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري
59	المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالقرار الإداري المراد وقف تنفيذه

60	الفرع الأول: أن يكون القرار الإداري نهائياً
64	الفرع الثاني: أن يكون من القرارات التي يجوز وقف تنفيذها
68	المطلب الثاني: اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الإداري بصحيفة دعوى الإلغاء
74	المطلب الثالث: الكفالة المالية في القانون الأردني
77	المبحث الثاني: شروط الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري
78	المطلب الأول: ركن الاستعجال
87	المطلب الثاني: ركن الجدية
94	المطلب الثالث: تلازم ركني الجدية والاستعجال وكفايتهما للحكم بوقف التنفيذ
99	المطلب الرابع: المصلحة العامة
106	الفصل الثالث: الحكم بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري
107	المبحث الأول: إجراءات وقف تنفيذ القرار الإداري والطعن بالحكم الصادر
108	المطلب الأول: إجراءات وقف تنفيذ القرار الإداري
110	الفرع الأول: الإجراءات في مصر
113	الفرع الثاني: الإجراءات في الأردن
115	الفرع الثالث: الإجراءات في العراق
118	المطلب الثاني: الطعن بالحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري
120	الفرع الأول: الطعن في مصر
124	الفرع الثاني: الطعن في الأردن
126	الفرع الثالث: الطعن في العراق
129	المبحث الثاني: حجية الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري
130	المطلب الأول: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ بالنسبة للمحكمة
134	المطلب الثاني: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ بالنسبة للإدارة
137	المطلب الثالث: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ بالنسبة للغير
139	الخاتمة
139	النتائج والتوصيات
141	المراجع والمصادر
152	الملخص باللغة الإنكليزية

"وقف تنفيذ القرار الإداري في القانون العراقي - دراسة مقارنة"

رسالة ماجستير - محمد مجيد السعد - 2017

بإشراف الأستاذ الدكتور حمدي القبيلات

الملخص

نظام وقف تنفيذ القرار الإداري هو استثناء من الأصل العام المتمثل بنفاذ القرار الإداري وتمتعه بقرينه السلامة والمشروعية من تاريخ صدوره مما يتوجب على الأفراد المخاطبين بقرارات الإدارة احترام هذه القرارات وتنفيذها طواعية، أو تقوم الإدارة بتنفيذها جبرا على الأفراد بصورة مباشرة دون اللجوء إلى القضاء.

لكن قد تكون هذه القرارات تسبب الضرر للأفراد عند تنفيذها في مواجهتهم، فمنحهم المشرع حق الطعن في هذه القرارات ومنح القضاء حق إلغائها.

ولما كانت إجراءات التقاضي تطول وأن الطعن بالإلغاء لا يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، حينها يصبح تلافي ضرر التنفيذ امر غير ممكن، وبناء على ذلك سمح المشرع للمتضرر أن يطلب من القضاء وقف تنفيذ القرار الإداري تلافيا للضرر لحين البت في مشروعيته والحكم بإلغائه أو رفض دعوى الإلغاء، كما سمح له بالتظلم لدى الإدارة التي أصدرت القرار قبل اللجوء إلى القضاء.

وهذا النظام يحقق التوازن بين مصلحة الإدارة من جهة بعدم وقف تنفيذ قراراتها تطبيقا لمبدأ الأثر غير الواقف للطعون وبين مصلحة الفرد بوقف تنفيذ القرار الإداري كاستثناء على هذا المبدأ، وهذا النظام الاستثنائي لا يؤخذ على إطلاقه بل هنالك شروط قد وضعها المشرع لكي يستطيع القاضي أن يحكم بوقف التنفيذ، وهذه الشروط قد تكون شكلية تتعلق بطريقة تقديم الطلب ومواعيده وقد تكون موضوعية تتعلق بمشروعية القرار والأضرار التي يسببها عند تنفيذه.

كما حدد المشرع إجراءات الطعن والطرق التي يجب أن يسلكها طالب وقف التنفيذ لكي يجاب على طلبه من قبل القضاء.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن من خلال وصف وتحليل نصوص القوانين والتشريعات التي أقرت نظام وقف التنفيذ في العراق ومصر والأردن، وكذلك الاجتهادات الفقهية والأحكام القضائية الصادرة من القضاء الإداري في هذه الدول.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تناولت فيها ماهية وقف التنفيذ وطبيعته الاستثنائية وشروطه وإجراءات تقديم طلب الوقف والحكم الصادر بهذا الطلب، وانتهت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات كان أبرزها: التوصية بإعادة النظر في قانون مجلس شورى الدولة العراقي رقم 65 لسنة 1979، والنص في هذا القانون على نظام وقف التنفيذ بشكل صريح مثلما نصت عليه التشريعات في الأردن ومصر، وكذلك الطلب من القضاء العراقي والأردني النص على شروط وأحكام ومبادئ وقف التنفيذ وبيان الأسباب التي بنى عليها قراره بقبول أو رفض طلب الوقف.